استعرض تقريراً حول الأوضاع الأمنية وأقر تسوية أوضاع الحاصلين على مؤهلات جديدة

مجلس الوزراء يوافق على اتفاقية تمويل المرحلة الرابعة لمشروع الأشغال العامة

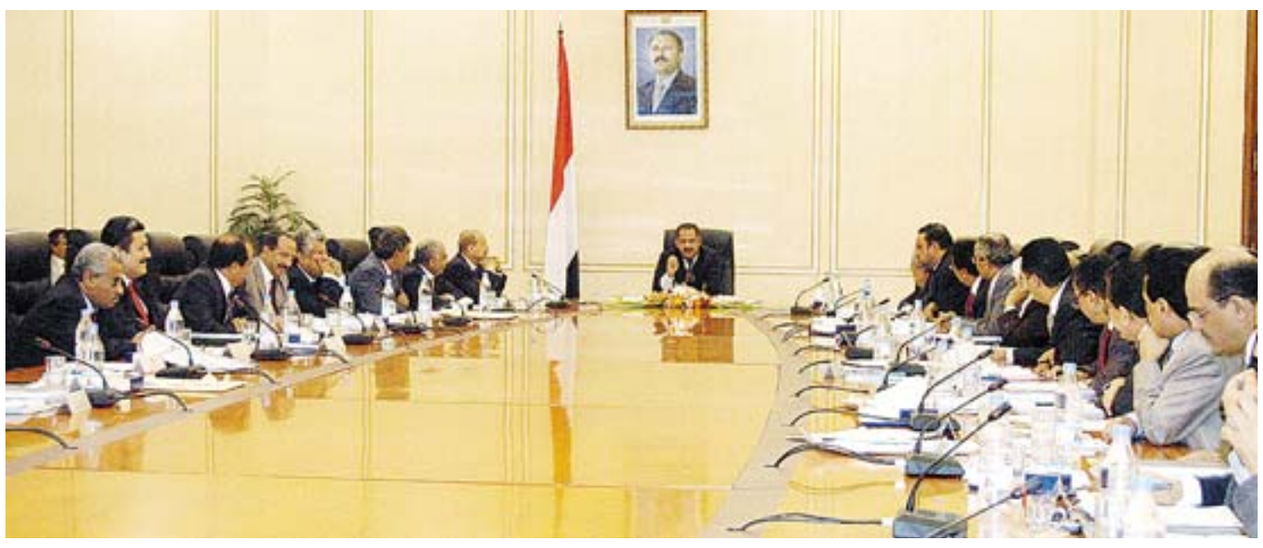

❑ المشروع يهدف إلى تحسين الخدمات الأساسية وإيجاد فرص توظيف قصيرة الأجل
❑ إقرار مساواة أجور هيئة التدريس بكليات المجتمع بزملائهم في الجامعات اليمنية
❑ تقرير الداخلية : ٥ شهداء و٥٩١ جريحاً من رجال الأمن منذ بدء التظاهرات

■ صنعاء/سبأ/..

وافق مجلس وزراء حكومة تصريف الأعمال في اجتماعه أمس برئاسة رئيس المجلس الدكتور علي محمد مجور على اتفاقية منحة تمويل مشروع الأشغال العامة المرحلة الرابعة الموقعة مع هيئة التنمية الدولية بتاريخ ١٦ ابريل ٢٠١١م.

ووجه المجلس وزارة الشئون القانونية بإصدار الشهادة القانونية الخاصة باتفاقية التمويل وذلك بعد التوقيع النهائي على الاتفاقية، وهي الشهادة التي تؤكد على أن الاتفاقية قد استكملت جميع الإجراءات اللازمة للمصادقة عليها وانها أصبحت نافذة وملزمة قانونا لحكومة الجمهورية اليمنية بموجب احكامها.

وبموجب الاتفاقية تقدم هيئة التنمية الدولية منحة مالية بمبلغ يعادل ٣٩ مليوناً و١٠٠ ألف وحدة من حقوق السحب الخاصة للمساهمة في تمويل مشروع الأشغال العامة المرحلة الرابعة.

وتتلخص أهداف المشروع في مساعدة الجهة المستفيدة على توفير البنية التحتية المطلوبة لتحسين الوصول إلى الخدمات العامة الأساسية وإيجاد فرص توظيف قصيرة الأجل.

ويتكون المشروع من ثلاثة اجزاء الاول يشمل توفير البضائع والأعمال للقيام بمشروعات فرعية في مناطق ريفية وحضرية مختارة بهدف بناء وتحسين كفاءة وتأهيل وصيانة البنية التحتية المجتمعية بما في ذلك مجالات الصحة العامة والسكان، التربية والتعليم، امداد المياه، الصرف الصحي، حصاد المياه، رصف الطرق والشوارع بالحجارة ومراكز التدريب المهني.

فيما يشتمل الجزء الثاني على توفير الخدمات الاستشارية لضمان استدامة الخدمات سالفة الذكر مع توفير دعم المجتمعات والسلطات المحلية في اعداد المقترحات لتحديد المشاريع الفرعية التي يستهدف تمويلها وبصورة كافية، إضافة إلى اعداد دراسات الجدوى والتصميم الهندسي ووثائق المناقصة للمشروعات الفرعية المقترحة وكذلك الاشراف على الإنشاء أثناء تنفيذها وإقامة دورات تدريبية وورش عمل في مجال تنفيذ المشروعات للشركات الاستشارية والمقاولين والمنظمات غير الحكومية إلى جانب المستفيدين من المجتمعات المحلية على تشغيل وصيانة البنية التحتية إلى غير ذلك من الإجراءات الفنية.

ويتضمن الجزء الثالث من المشروع توفير البضائع وخدمات الاستشاريين وتكاليف تشغيل وحدة إدارة المشروع لدعم عملية تنسيق وتنفيذ ومراقبة وتقييم إدارة المشروع.

وكان قد نفذ خلال المرحلة الثالثة من مشروع الأشغال العامة الممتدة من الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠م، ألف و٧٣١ مشروعاً بتكلفة اجمالية بلغت ١٩٢ مليوناً و٤١١ ألف دولار، وفرت ٣٤٣ ألفاً و٢٢ فرصة عمل منها مؤقتة ودائمة، وغطت قطاعات الصحة العامة والتعليم والمياه والصرف الصحي والرصف وتحسين المدن، وكذا حصاد المياه والزراعة والشئون الاجتماعية والتدريب المهني والثروة السمكية بحسب تقرير صادر عن مشروع الأشغال العامة.

ووافق المجلس على مشروع قرار مقدم من وزيري الخدمة المدنية والتأمينات والمالية بشأن تسوية أوضاع الموظفين الحاصلين على المؤهلات العلمية الجديدة ووجه بتنفيذ القرار وفقا للآلية والإجراءات التنفيذية المرفقة به، ابتداء من العام ٢٠١٢ نظرا لعدم رصد الاعتمادات المطلوبة بموازنة العام الحالي.

ويتضمن القرار فتح التسويات لأوضاع موظفي وحدات الخدمة العامة الحاصلين على المؤهلات العلمية الجديدة (دكتوراه، ماجستير، بكالوريوس، دبلومات تقنية وفنية)، وذلك استنادا إلى أحكام قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٤٩ لسنة ٢٠٠٧م بشأن نظام التعيين في الوظيفة العامة بما يتناسب مع نشاط الوحدات التي يعملون لديها.

وأكد المجلس على وحدات الخدمة العامة المركزية والمحلية العمل على مراجعة وحصر الحالات المستحقة للتسويات والرفع بها إلى وزارة الخدمة المدنية والتأمينات ومكاتبها بأمانة العاصمة والمحافظات على أن تقوم هذه الوحدات باستكمال متطلبات تنفيذ الشروط الواجب توافرها لشغل الوظائف وفقا لمضامين القانون رقم ٤٣ لسنة ٢٠٠٥م ولائحته التنفيذية وقرارات مجلس الوزراء ذات العلاقة والتي من أهمها العمل على إعداد وتحديث هياكلها التنظيمية وتوصيف الوظائف وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية، على أن تتحمل وحدات الخدمة العامة المسئولية الكاملة عن صحة وسلامة البيانات والوثائق التي تقدمها عند طلبها تنفيذ التسويات.

واطلع المجلس على نتائج أعمال اللجنة الوزارية المكلفة بمراجعة المذكرات المقدمة من وزير التعليم الفني والتدريب المهني بشأن طلب مساواة أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم في كليات المجتمع بزملائهم في الجامعات اليمنية.

وأقر المجلس بهذا الخصوص مساواة أجور ومرتبات أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم في كليات المجتمع بزملائهم في الجامعات اليمنية، وبحيث يتم تطبيق شروط ومعايير التعيين واستحقاق الألقاب العلمية والترقية المتبعة في الجامعات كأساس للمساواة، فضلا عن التزام هيئة التدريس بأداء مهامهم على النحو المطلوب.

كما اطلع المجلس على التقرير المقدم من وزارة الإدارة المحلية حول البرنامج التدريبي الذي نفذته الوزارة خلال العام الماضي والمتضمن احصائيات حول الدورات المنفذة خلال العام ٢٠١٠م والمواضيع والمجالات التي تم التركيز عليها لتحقيق أهداف البرامج التدريبية.

وأوضح التقرير أن البرنامج التدريبي الذي استهدف أعضاء المجالس المحلية ركز على تحقيق جملة من الأهداف ابرزها التهيئة للانتقال إلى نظام اللامركزية المالية والإدارية واكساب المشاركين المهارات التي تؤهلهم لممارسة مهامهم المحددة وكذا المتطلبات والمفاهيم الأساسية لقانون السلطة المحلية والأسس التي قام عليها هذا النظام والمهام والاختصاصات المناطة بالمجالس المحلية والتعريف بقواعد اعداد الخطط والبرامج وتجهيز وإدارة المشاريع التنموية والخدمية المدرجة في الخطة والموازنة السنوية المعتمدة.

وقد أكد المجلس دعمه للبرنامج والدورات التدريبية التي تنفذها وزارة الإدارة المحلية لأعضاء المجالس المحلية وكوادر الأجهزة التنفيذية في الوحدات الإدارية بما يتلاءم وتلبية الاحتياجات التدريبية لرفع مستوى عملهم وأداء المهام المناطة بهم.. مشيدا بما نفذته الوزارة في إطار خطتها التدريبية للعام الماضي، وأهمية استمرار مثل هذه البرامج النوعية الهادفة للارتقاء بأداء المجالس المحلية لخدمة المجتمعات.

كما اطلع المجلس على التقرير المقدم من وزارة التربية والتعليم حول سير تنفيذ البرامج التدريبية والتأهيلية في إطار الخطة العامة للوزارة في العام الماضي، والتي استهدفت عدداً من الفئات والشرائح العاملة في الميدان التربوي بالتنسيق مع الشركاء الداعمين والمانحين والمساهمين في إطار مكون تحسين النوعية وبناء وتطوير القدرات المؤسسية للوزارة وبما يحقق أهداف الاستراتيجيات الوطنية لتطوير التعليم الأساسي والثانوي.

وتضمن التقرير برامج التأهيل المنفذة واعداد المتدربين من المعلمين والمعلمات في صفوف التعليم الأساسي والثانوي، إضافة إلى برامج تدريب الإدارة المدرسية والموجهين.

واطلع المجلس على التقرير المقدم من وزير النفط والمعادن في حكومة تصريف الأعمال حول أزمة شحة المعروض من المشتقات النفطية والغاز المنزلي والمعالجات التي اتخذتها الوزارة لتغطية هذا العجز الناجم عن منع وصول قاطرات نقل المشتقات النفطية والغازية من محافظة مارب.

ونوه المجلس بهذا الخصوص بالمعالجات التي اتخذتها وزارة النفط والمعاد في التعامل مع هذه الازمة بما في ذلك استيراد كميات من الغاز لتوفير احتياجات المواطنين من هذه المادة الحيوية.

مؤكدا على أهمية تكاتف كافة الجهود الرسمية والشعبية لإنهاء أعمال التقطع لقاطرات نقل الغاز والمشتقات النفطية لتلبية احتياجات المواطنين منها في أمانة العاصمة وعموم المحافظات.

واستعرض المجلس التقرير المقدم من وزارة الداخلية حول الأوضاع الأمنية والمهام التي قامت بها الأجهزة الأمنية المختلفة للتصدي لأعمال الجريمة وضبط مرتكبيها.. حيث أشار التقرير إلى أن ٥ من رجال الأمن استشهدوا وهم يؤدون واجبهم الوطني في حفظ الأمن العام والاستقرار والسكينة العامة خلال الازمة السياسية الراهنة، فيما بلغ عدد الجرحى من رجال الأمن ٥٩١ بين ضباط وصف وجنود بإصابات متفاوتة.

وجدد التقرير تأكيد رجال الأمن التصدي لكل الأعمال المخلة بالأمن والاستقرار وذلك انطلاقا من مهامهم الوطنية باعتبار الأجهزة الأمنية معنية بالمقام الأول بحفظ أمن المواطن وحماية الممتلكات العامة والخاصة وضبط أية ممارسات خارجة عن النظام والقانون.

واطلع المجلس على التقرير المقدم من نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي في حكومة تصريف الأعمال حول مشاركته في الاجتماعات السنوية لمجلس محافظي الصندوق العربي والمؤسسات المالية العربية المنعقد في العاصمة السورية دمشق خلال الفترة من ٦-٧ ابريل الجاري.

حضر المهرجان الحاشد لمديريات الساحل بمحافظة تعز

رئيس مجلس الشورى يستعرض التطورات على الساحة الوطنية ويشدد على تفهم الدولة لمطالب الشباب المشروعة

❑ قريباً.. بدء العمل في توسيع وتطوير ميناء المخا وإنجاز مشروعي الكهرباء والمياه في باب المندب
❑ محاولات «المشترك» جر الوطن للعنف والفوضى لن تعطل مسيرة البناء والتطوير

■ المخا/سبأ/..

حضر رئيس مجلس الشورى عبدالعزيز عبدالغني ومعه محافظ تعز حمود خالد الصوفي وأعضاء مجلس الشورى منصور عبدالجليل وعبده علي قباطي ومحمد العنسي المهرجان الجماهيري الحاشد الذي أقيم أمس بمدينة المخا محافظة تعز بمشاركة القيادات الجماهيرية وأبناء مديريات الساحل التي تضم المخا وباب المندب وموزع والوازعية ومقبنة.

وفي المهرجان ألقى رئيس مجلس الشورى كلمة حيا من خلالها الجماهير المحتشدة من أبناء مديريات الساحل الأربع بمحافظة تعز، مثمناً وقفتهم المشرفة مع الشرعية الدستورية ومع قائد الوطن فخامة الرئيس علي عبدالله صالح- رئيس الجمهورية.

وعبر رئيس مجلس الشورى عن سعادته بزيارة المخا التي نوه بدورها التاريخي كأحد أهم الموانئ اليمنية التي ملأت شهرتها الآفاق لقرون، عندما كانت المنفذ الأهم الذي يتم من خلاله تصدير البن اليمني الشهير إلى العالم.

وقال مخاطباً الجماهير: لقد أتيتم إلى هنا لكي تعبروا عن وقفتكم الوطنية المشرفة مع الوطن والشرعية الدستورية، ومع الأمن والاستقرار، ولتعبروا عن رفضكم لكل الأعمال المنافية للقانون والتي تستهدف الوطن ومقدراته.

واستعرض رئيس مجلس الشورى التطورات الراهنة التي يشهدها الوطن في ظل الرفض المتكرر من قبل أحزاب اللقاء المشترك، لمبادرات الحل السلمي الوطنية والإقليمية، وترفع عوضاً عن ذلك مقولة الشرعية الثورية، بكل ما يحمله هذا المفهوم من انقضاض على الدستور والقانون وتعطيلهما، وجر الوطن إلى العنف والفوضى.. مؤكدا أن التنمية في البلاد تمضي على قدم وساق ولن تؤثر عليها مثل هذه الأعمال التي أرادوا من خلالها تعطيل مسيرة التنمية والبناء والتطوير.

وشدد رئيس مجلس الشورى على الموقف المبدئي للدولة الذي يتفهم مطالب الشباب المشروعة، باعتبارهم رهان الحاضر وذخر المستقبل، والتزامها تجاه حفظ أمن الشباب، والحرص على سلامتهم.

داعياً الشباب إلى التعبير عن مطالبهم بالوسائل السلمية وعدم الانجرار إلى المخططات التي تهدف إلى الزج بهم في دائرة العنف التي نرفضها.

وتطرق رئيس مجلس الشورى إلى المشاريع التنموية التي تشهدها مديريات الساحل بمحافظة تعز، والتي يوليها فخامة رئيس الجمهورية جل اهتمامه، ومتابعاته المستمرة.

وتحدث في هذا الخصوص عن التوجه نحو توسيع وتطوير ميناء المخا الذي قال: إن المظاريف الخاصة بالمشروع قد فتحت، وأن أعمال التطوير سيشرع في تنفيذها قريباً.

لافتاً إلى أن هذا المشروع سيعيد الاعتبار لميناء المخا التاريخي الذي احتل موقعاً هاماً في الذاكرة العالمية.

وأضاف: إن المعهد التقني الذي تقرر إنشاؤه في المخا، قد تم استكمال الدراسات الفنية الخاصة به وأنه سيتم الإعلان عن المناقصة الخاصة بالمشروع قريباً.

وتطرق إلى المركز الإقليمي لتصدير المواشي، في مديرية باب المندب، الذي يتم إنشاؤه بتكلفة تصل إلى ثلاثين مليون دولار سيوفر عند بدء العمل به فرص عمل كثيرة لأبناء المديرية.

ولفت إلى مشروعي الكهرباء والمياه في باب المندب الذي قال إنه سيتم الانتهاء من تنفيذهما قريباً، مشيراً إلى أن مشروع المياه تبلغ تكلفته مليوناً ومائتي ألف دولار.

وتحدث في المهرجان مدير مديرية المخا شائف الدكام الذي رحب في مستهل كلمته برئيس مجلس الشورى ومرافقيه، مجدداً موقف أبناء مديرية المخا وبقية مديريات الساحل المبدئي تجاه الشرعية الدستورية، ورفضها لكل الأعمال التي تريد النيل من الوطن ومقدراته والتآمر عليه.

وألقى الشاعر ناصر الأبرش قصيدة شعرية حملت مضامين الوفاء والانتماء للوطن وللشرعية الدستورية.

إلى ذلك تفقد رئيس مجلس الشورى ومرافقوه، ميناء المخا، واطلع على سير العمل به، واستمع من المسئولين عن الميناء إلى شرح عن طبيعة العمل ومتطلباته وآفاق نشاط الميناء في ضوء التوجه نحو توسعة الميناء وتطويره، وعن الأعمال الجارية في وحدة الميناء الأساسية في المشروع المتمثلة باللسان البحري.

حضر المهرجان وكيل محافظة تعز لشئون الساحل عارف مجور.

يضم ٦٢٨ وحدة سكنية بكلفة ٣ مليارات ريال:

محافظ الحديدة يتفقد سير العمل في مشروع الصالح السكني لذوي الدخل المحدود

□.. الحديدة/سبأ/..

تفقد محافظ الحديدة أكرم عبدالله عطية سير العمل في مشروع الصالح السكني لذوي الدخل المحدود والمكون من ٣٣ برجاً تضم ٦٢٨ وحدة سكنية بتكلفة ٣ مليارات ريال.

واستمع محافظ المحافظة من مدراء عموم مكاتب الأشغال العامة والطرق والمؤسسة العامة للكهرباء والمياه والصرف الصحي والمؤسسة العامة للاتصالات على دور تلك المكاتب في تنفيذ البنية التحتية للمشروع كل في مجاله.

وأكد عطية على ضرورة الإسراع في تنفيذ تلك المشاريع حتى تكتمل المراحل النهائية للمشروع ليكون جاهزاً للافتتاح في الوقت المحدد له دون أن تكون هناك أي معوقات أو مشاكل تقف أمامه.

محلي المهرة يناقش عدداً من التقارير حول أداء المكاتب التنفيذية

□.. الغيضة/سبأ/..

بدأ المجلس المحلي بمحافظة المهرة أعمال دورته الاعتيادية الأولى للعام الحالي برئاسة المحافظ علي محمد خودم .

ويناقش المجلس على مدى ثلاثة أيام عدداً من التقارير والمواضيع المتعلقة بسير أداء المجلس المحلي والمكاتب التنفيذية ومستوى تنفيذ المشاريع الخدمية والتنموية.

كما يستعرض المجلس التقرير التفصيلي المقدم من المحافظ وتقرير الهيئة الإدارية حول الأنشطة والمشاريع التي تم تنفيذها خلال الفترة الماضية.

وفي الاجتماع أكد المحافظ خودم ضرورة تضافر الجهود وتكاملها بين المجالس المحلية والمكاتب التنفيذية لتحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين.

وجه بسداد تكاليف علاج ٩ حالات

"محلي عدن" يناقش قضية تعويض جرحى ومصابي الشغب والتظاهر

□.. عدن/سبأ/..

ناقشت الهيئة الإدارية بالمجلس المحلي لمحافظة عدن أمس برئاسة أمين عام المجلس عبدالكريم شائف المواضيع المتعلقه بحالات التعويضات للجرحى والمصابين جراء أعمال الشغب والتظاهرات التي شهدتها عدد من مديريات المحافظة بالإضافة إلى دفع تعويض لأحد المواطنين نتيجة احتراق سيارته الخاصة خلال أعمال الشعب.

ووجهت الهيئة مكتب المالية بالمحافظة بسداد تكاليف علاج تسع حالات مرضية وصرف تذاكر سفر وتكاليف العلاجات للحالات التي تتطلب العلاج في الخارج.

ووقفت اللجنة أمام الأوضاع الحالية للمرافق الصحية بالمحافظة ومستوى تقديم الخدمات المواطنين وبالذات المشاريع التطويرية للمرافق الصحية والمجمعات الصحية المنتشرة في عموم مناطق مديريات محافظة عدن والاحتياجات والمتطلبات الطبية فيها وتفعيل دور مستشفيات القطاع الخاص لتقديم الرعاية الطبية للمرضى.

وأوصت الهيئة الإدارية بالاستمرار في تنفيذ المشروعات الخدمية والجارية حالياً في المحافظة والمقرة بحسب البرنامج الاستثماري للمحافظة.

وأقرت التصور المقدم من مكتب الثقافة بالمحافظة الخاص بإقامة الأمسيات الثقافية والمسرحية خلال الفترة القادمة.

وكلفت الهيئة الإدارية رئيسي لجنتي الشؤون الاجتماعية والتخطيط والمالية للنزول إلى مكتب الثقافة للاطلاع على مستوى تجهيز تلك الأعمال الثقافية والإبداعية.

كما وقفت الهيئة أمام عدد من التقارير المتعلقة بتوفير اسطوانات الغاز المنزلي لتغطية مختلف مناطق المحافظة واتخاذ الإجراءات اللازمة بحق المخالفين في رفع أسعار الغاز والتي أدت إلى اختفاء هذه المادة.

تدريب ٢٥ تربويا حول كيفية استخدام وقيادة الحاسوب بمحافظة الحديدة

الثورة الحديدة / يحيى كرد

بدأت أمس بمحافظة الحديدة دورة تدريبية حول قيادة الحاسب الآلي ينظمها مكتب التربية والتعليم بالمحافظة بمشاركة ٢٥ متدربا من مدراء إدارات التربية بمختلف مديريات المحافظة والقيادات التربوية بمكتب التربية والتعليم .

وتهدف الدورة على مدى ١٨ يوما إلى تعريف و إكساب وتنمية قدرات و مهارات المشاركين بكيفية استخدام وقيادات الحاسب الآلي بما يخدم العملية التربوية والتعليمية وبما يواكب التطور العلمي الهائل الذي يشهده العالم .

وفي تصريح لـ"الثورة" أوضح الأخ مراد فيصل عباس منسق الدورة بان هذه الدورة تعد الثانية التي يتم تنظيمها للقيادات التربوية في مجال تأهيل وتعريف المشاركين بالمهارات الأساسية وكيفية استخدام الحاسب الآلي والرخصة الدولية لقيادة الحاسوب وذلك بهدف القضاء على أمية الحاسوب لدى القيادات التربوية بما ينعكس ويخدم العملية التربوية وبما يواكب التطور الكبير الذي يشهد التعليم في كافة المجالات .

مشيرا إلى أن هناك العديد من الدورات التدريبية في مجال استخدام وقيادة الحاسوب سيتم تنفيذها للقيادات التربوية خلال الأشهر القليلة القادمة.

الثورة
نائب رئيس مجلس الإدارة - نائب رئيس التحرير: ياسين المسعودي
مدير التحرير: ابراهيم المعلمي
نائب مدير التحرير: جمال فاضل
سكرتير التحرير: علي الشرجي
يومية سياسية جامعة | تصدر عن مؤسسة الثورة للصحافة والطباعة والنشر | الإدارة العامة : صنعاء - شارع المطار
www.althawra.net
althawrah99@yahoo.com
الإدارة العامة : 321528/32/33 فاكس: 332505-334914 ص.ب:1475-2195
المبيعات : 274039 فاكس : 2700064 الاعلانات : 274038 فاكس : 274035
التوزيع والاشتراكات : 274037 الإدارة التجارية: 274036 فاكس : 480680
الفروع: عدن : 231783 فاكس : 233354 تعز : 220800 فاكس : 220900
الحديدة : 245842 فاكس : 211537 حضرموت : 303930 فاكس : 303931 إب/تلفاكس: 400251
الضالع /تلفاكس: 431372 أبين/تلفاكس : 602096 عمران/تلفاكس: 613388